

واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

خلال الفترة (2016-2021)

## *The reality of arab trade exchange under the agreement of the greater arab free trade area during the period(2016-2021)*

بن عياد جمال<sup>1\*</sup>، الأستاذ الدكتور بن سعيد لخضر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،

djamelbenayad29@gmail.com

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، bensaid.khdar@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/05/30

تاريخ الاستلام: 2023/02/07

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة و تقييم واقع التبادل التجاري العربي في ظل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المفهوم النظري للمنطقة، و لدراسة و معرفة مستوى المبادلات التجارية العربية البينية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات التبادل التجاري العربي في المنطقة قد تحسنت، و توجد تحديات و عقبات تواجه التجارة العربية البينية في المنطقة، و يجب إيجاد حلول لتحسين مستوى التبادل التجاري في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية و تحرير تجارة الخدمات و تبني استراتيجيات اقتصادية .

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة العربية الحرة، التبادل التجاري العربي، التكامل الاقتصادي.

تصنيف JEL: F31، F15، F2

### Abstract:

*This study aims to know and evaluate the reality of Arab trade exchange under the agreement of the Greater Arab Free Trade Area, and the descriptive analytical approach was used to define the theoretical concept of the region, and to study and know the level of inter-Arab trade exchanges.*

*The study concluded that the levels of Arab trade exchange in the region have improved, and there are challenges and obstacles facing intra-Arab trade in the region, and solutions must be found to improve the level of trade exchange in the Greater Arab Free Trade Area by diversifying productive structures, liberalizing trade in services, and adopting economic strategies .*

**Key Words :** Arab Free trade zone, arab trade exchange, economic integration.

**JEL Classification:** F2 ، F15، F31

## 1. المقدمة:

لقد بدأت تبني فكرة التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية من طرف دول العالم لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية ، متمثلة في زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتحسين معدلات التبادل الدولي وتحقيق النمو الاقتصادي والرفح من حجم الاستثمار والحفاظ على المصالح السياسية للدول المتكاملة ، وتعد اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من أشكال التكامل الاقتصادي العربي التي تم الإعلان عنها لتحقيق أهداف اقتصادية وتجارية ، ومنها تنمية التبادل التجاري العربي و مواكبة التحولات الاقتصادية و الدولية والتخلي عن التبعية للعالم الخارجي.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية للدراسة وهي :

ما هو مستوى و حجم التبادل التجاري العربي في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى؟

### 1.1 الاسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو مفهوم اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و أهدافها وبرنامجها التنفيذي ؟
- ✓ ما هو مستوى و حجم التبادل التجاري العربي في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ؟
- ✓ ما هي المعوقات المواجهة للتبادل التجاري في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وماهي أهم الحلول المقترحة ؟

### 2.1 فرضيات الدراسة :

- ✓ عرف التبادل التجاري العربي تحسنا في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- ✓ توجد معوقات تواجه التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى يمكن إيجاد حلول للقضاء عليها وتحسين مستوى التبادل التجاري العربي والرفح من أداء المنطقة .

### 3.1 خطة الدراسة :

وللإجابة على هذه الإشكالية تمت معالجة الدراسة في ثلاثة محاور:

- ✓ أولا : التعريف و التأصيل النظري لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- ✓ ثانيا : واقع التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
- ✓ ثالثا :تحديات التبادل التجاري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و الحلول الممكنة.

### 4.1 الدراسات السابقة :

دراسة قامت بها الباحثة ا.زاهية لموشي "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي الجزائر ، المجلد (09) ، العدد(01) سنة 2013 تناولت هذه الدراسة تقييم التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاستشراف بمستقبل المنطقة ، وأظهرت الدراسة نقص في مستوى التجارة العربية البينية ، ويجب تكثيف الجهود السياسية و الاقتصادية من طرف الدول الأطراف ، للارتقاء بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والانتقال إلى أعلى المراحل من التكامل الاقتصادي العربي .

دراسة قام بها الباحث حساني عمر، "انعكاسات تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة العربية البينية" ، مجلة المالية والأسواق ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، الجزائر المجلد(06) ،

العدد (01) ، سنة 2019 ، تناولت هذه الدراسة تقييم مستوى التبادل التجاري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، وأظهرت الدراسة أن حجم التبادل التجاري العربي البيني في المنطقة لا يزال ضعيفا و توجد مجموعة من التحديات تواجهه في المنطقة.

#### 5.1 أهداف الدراسة:

✓ التعرف على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وأهدافها وبرنامجها التنفيذي .

✓ دراسة واقع التبادل التجاري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

#### 6.1 المنهج المستخدم:

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعريف النظري لمنطقة التجارة العربية الحرة و لدراسة مستوى التبادل التجاري العربي في إطار اتفاقية المنطقة .

#### 2. التعريف و التأصيل النظري لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى احد صور التكامل الاقتصادي العربي وهي تهدف الى تعزيز وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء و تحقيق الاكتفاء الاقتصادي و التجاري في المنطقة العربية .

#### 1.2 تعريف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي عبارة عن اتفاقية عربية ، من أهم أهدافها إلغاء القيود و تحرير المبادلات التجارية العربية بالنسبة للسلع العربية ذات المنشأ و ذلك خلال فترة زمنية محددة بعشرة سنوات ، عن طريق خفض التدرجي للرسوم الجمركية بمعدل 10 بالمائة ، وهذا بالرجوع لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقد في 19 فبراير 1998 في دورته 59 . (دحماني، 2017، الصفحات 178-204).

ومن أهم البدائل المقترحة لإنشاء إقامة تجارة حرة وهي : (زهية، لموشي، 2013، الصفحات 110-137)

✓ إدماج مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي و مجلس الوحدة الاقتصادية كمناطق تجارة حرة.

✓ العمل على تحرير التجارة الخارجية في إطار موحد عن طريق تطوير وربط الاتفاقيات التجارية القائمة على أساس ثنائي.

✓ تحقيق التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية مع وجود استثناءات يتم تحييدها بعوامل مقبولة.

#### 2.2 نشأة المنطقة: قد تم تأسيس منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بناءً على قرار التأسيس للمنطقة

الصادر سنة 1997 ، و دخلت اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حيز النفاذ سنة 1998 ، و من مقاصدها:

✓ توطيد و تقوية العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الدول العربية لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

✓ توسيع و تنمية العلاقات التجارية و الاقتصادية مع دول العالم الخارجي.

✓ تحقيق مكانة هامة عالمية للتكامل الاقتصادي العربي . (زهية، لموشي، 2013، الصفحات 110-137)

3.2 أعضاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: يبلغ عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة ب 18 دولة ، وهي: الأردن-سوريا-الإمارات العربية المتحدة-البحرين-المملكة العربية السعودية - اليمن-الجزائر- تونس-سلطنة عمان-العراق-الكويت-قطر-لبنان-المغرب-مصر-موريتانيا -السودان-فلسطين ، وتوجد دول لم تنضم إلى المنطقة وهي الصومال و جيبوتي وجزر القمر. (مصطفى، 2020، الصفحات 177-205)

4.2 البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى : يتضمن البرنامج الزمني لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة واجبات و التزامات لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية وهي كما يلي : (دحمانى هوارية و دربال عبد القادر، الصفحات 178-204)

- ✓ تطبيق المعاملة الخاصة للسلع ذات المنشأ العربي على أساس السلع الوطنية.
- ✓ تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع المبادلة بين الدول الأعضاء ، ابتداء من 01 جانفي 1998 إلى 31 ديسمبر 2007 ، وتم الزيادة في التخفيض للرسوم الجمركية إلى 20 بالمائة ابتداء من سنة 2004 و سنة 2005.
- ✓ تخصيص معاملة تفضيلية لبعض الدول ذات النمو الاقتصادي المنخفض الأقل ، ومن بين هذه الدول المستفادة هي السودان و اليمن .

5.2 أهداف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: تتجلى أهم أهداف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فيما يلي :

- ✓ زيادة حجم الإنتاج المحلي ، وتوسيع وتنمية الأسواق لرفع الإنتاج والاستهلاك.
- ✓ تحقيق مبدأ التخصص في الإنتاج ، و تقسيم العمل بين الدول الأطراف لتحقيق الرفاهية للأفراد و الاكتفاء الاقتصادي.
- ✓ التقليل من التبعية للعالم الخارجي وتحقيق الاكتفاء للدول العربية.
- ✓ توفير الحماية للسلع العربية من المنافسة والإغراق.
- ✓ توفير تسهيلات في مجال الخدمات المرتبطة بالمبادلات التجارية العربية . (حساني، 2019، الصفحات 127-145)
- ✓ رفع وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- ✓ الزيادة في المنافسة و حجم الأسواق عن طريق تطوير الجودة و النوعية.
- ✓ تحقيق الأهداف الأساسية لتحقيق تكتل اقتصادي متطور (اتحاد جمركي-سوق مشتركة-اتحاد اقتصادي-اتحاد نقدي). (تابث الدروبي، 2007، الصفحات 199-227)

6.2 الإطار القانوني لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: لقد انشأت منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بمستندات ووثائق قانونية و إدارية ثبوتية ، وهذا لتنظيم عملها في إطار قانوني ومن أهم هذه الوثائق هي:

- ✓ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 و البرنامج التنفيذي للمنطقة.
- ✓ قواعد المنشأ للسلع العربية .
- ✓ لائحة تسوية المنازعات .

- وتتضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مجموعة من الأحكام العامة، وهي موجودة في نص المادة الثانية من الاتفاقية وتتضمن ما يلي: (تواتي بن علي، 2013، الصفحات 16-39)
- ✓ خفض التدرجي للقيود والرسوم المفروضة على المنتجات و السلع العربية في إطار التبادل التجاري العربي.
  - ✓ توفير الحماية لمختلف المنتجات و السلع لغرض تحقيق المنافسة للسلع العربية مع السلع البديلة الأخرى.
  - ✓ تسهيل التمويل للمبادلات التجارية العربية وتوفير تسهيلات للخدمات المرتبطة بالتبادل التجاري.
  - ✓ تحقيق التوزيع العادل للأعباء و المنافع بين الدول الأطراف بعد تطبيق الاتفاقية.
- و تنص المادة السادسة من الاتفاقية على الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، وهي تتضمن الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل ، ومن القيود غير الجمركية على نشاط الاستيراد للسلع وهي:
- ✓ السلع من أصل حيواني أو زراعي في شكلها الأولي أو النهائي بعد إدخال تغييرات في تصنيعها .
  - ✓ المواد المعدنية و الغير المعدنية في شكلها الأولي أو الثانوي ، أو بعد إحداث تغييرات جوهرية في مجال التصنيع.
  - ✓ المنتجات النصف المصنعة و المصنعة الموجودة في القوائم المعتمدة للمجلس ، وهي من أهم مدخلات المنتجات و السلع الصناعية .
  - ✓ السلع المنتجة في إطار المشاريع العربية المشتركة في إطار المنظمات العربية أو جامعة الدول العربية..
- 7.2 البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: يتضمن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى المعلن عنه في 01 يناير 1998 الأسس و القواعد التنفيذية التالية:
- ✓ اعتماد برنامج اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وهذا لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
  - ✓ توفير المعاملة الخاصة للسلع العربية في إطار التبادل التجاري بين الدول العربية ، مثل معاملة السلع الوطنية و توفير شروط الوقاية الصحية و الأمنية.
  - ✓ مراعاة الأحكام التجارية الدولية فيما يخص مكافحة الإغراق ، و إجراءات مواجهة الدعم و إجراءات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .
  - ✓ يتم تبادل الإعفاءات بين دولتين عربيتين أو أكثر من أعضاء الاتفاقية.
  - ✓ تتم مراقبة تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية لمدة نصف سنوية من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.
  - ✓ تحرير المبادلات التجارية العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى إلى غاية 31 ديسمبر 2007 . (تواتي بن علي، 2013، الصفحات 16-39)

## 8.2 الشروط الأساسية والموضوعية لنجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

1.8.2 الشروط الأساسية: ومن الشروط الأساسية لقيام ونجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي كما يلي :

- ✓ توفر الإرادة السياسية وتجلي هذا في قرار إعلان منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، من طرف احد قادة الدول العربية ووزرائها مثل وزارة المالية والاقتصاد ووزارة الخارجية ، وهذا ما يعني أن وجود الإرادة السياسية وتوفرها .
- ✓ توفر السند القانوني ويتمثل هذا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي الموقعة سنة 1981 ، التي تم اعتمادها من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- ✓ البرنامج الزمني للمنطقة وهو ضروري لإقامة منطقة التجارة تجارة حرة لأي تكامل اقتصادي، ولقد تم إعداد البرنامج الزمني لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال مدة زمنية محددة بعشرة سنوات ابتداء من يناير 1998 مراعاة لأحكام المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ توفير تقنيات عالية ومتطورة وهي ضرورية لتمويل المبادلات التجارية ، وتسوية جميع المدفوعات بين الدول الأعضاء بالمنطقة وهذا لزيادة السرعة والكفاءة في التجارة البينية العربية .
- ✓ تحرير تجارة الخدمات والنقل وتحرير استغلال الموانئ والمطارات ، وهو شرط ضروري لزيادة حجم المبادلات التجارية العربية .

2.8.2 الشروط الموضوعية: ومن الشروط الموضوعية لقيام ونجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي كما يلي :

- ✓ التنوع في اقتصاديات الدول العربية في المنطقة للزيادة في الإنتاج والجودة ، وهذا يؤدي إلى زيادة التصدير والرفع في الناتج الوطني للدول الأعضاء وزيادة حجم التبادل ، والرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية وتحقيق مبدأ التخصص في الموارد.
- ✓ التقارب في مستوى النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء وهو شرط هام لإقامة أي تكامل اقتصادي ، لان الدول المتقاربة اقتصاديا يكون توزيع المكاسب فيها بعدالة وبمعدلات متقاربة وهذا متوفر في الدول العربية بسبب وجود التكافؤ في مستويات البحث العلمي ورأس المال وهذا يؤدي إلى تحقيق مبدأ التخصص في الإنتاج .
- ✓ ضرورة توفر إنتاج سلعي متنوع ومتداول في التجارة البينية العربية خاصة ، والبلدان العربية لها عدة مراكز إنتاج صناعية وزراعية منتجة لكميات كبيرة من السلع ويجب توفر معايير الجودة والتنافسية. (بورحلة، 2010، الصفحات 99-102)

## 3. واقع التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

لقد تحسن التبادل التجاري العربي في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى ، وهذا بعد بسبب إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة العربية البينية بين الدول الأعضاء في ظل اتفاقية المنطقة.

### 1.3 التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

من الجدول (01) وبعد ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية وتحسن الاقتصاد العالمي ، ارتفع مستوى التجارة البينية خلال الفترة 2016-2017 حيث ارتفعت الصادرات البينية العربية من 782.5 مليار دولار سنة 2016 إلى 910.0 مليار دولار سنة 2017 ، وارتفعت الواردات العربية البينية من 760.0 مليار دولار سنة 2016 إلى 786.3 مليار دولار سنة 2017 ، وبالنسبة لوزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية ارتفع من 4.9 بالمائة سنة 2016 إلى 5.1 بالمائة سنة 2017 ، وانخفض وزن الواردات العربية من الواردات العالمية من 4.7 بالمائة سنة 2016 إلى 4.4 بالمائة سنة 2017 ، وخلال الفترة 2017-2018 ارتفعت الصادرات البينية العربية من 910.0 مليار سنة 2017 إلى 1088.9 مليار دولار سنة 2018 ، وارتفعت الواردات العربية من 786.3 مليار دولار سنة 2017 إلى 821.0 مليار دولار سنة 2018 ، وبالنسبة لوزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية ارتفع من 5.1 بالمائة سنة 2017 إلى 5.6 بالمائة سنة 2018 ، وبالنسبة لوزن الواردات العربية من الواردات العالمية انخفض من 4.4 بالمائة سنة 2017 إلى 4.1 بالمائة سنة 2018، وتبعاً لجائحة كوفيد 19 واستمرار سياسة الغلق الكلي تراجع في سلاسل الإمداد العالمية ، انخفض مستوى التجارة البينية العربية خلال الفترة 2019-2020 ، حيث انخفضت الصادرات البينية العربية من 1016.5 مليار دولار سنة 2019 إلى 746.8 مليار دولار سنة 2020 ، وانخفضت الواردات العربية من 857.1 مليار دولار سنة 2019 إلى 737.1 مليار دولار سنة 2020 ، وبالنسبة لوزن الصادرات العربية بالنسبة للصادرات العالمية انخفض من 5.3 بالمائة سنة 2019 إلى 4.2 بالمائة سنة 2020 ، وبالنسبة لوزن الواردات العربية من الواردات العالمية انخفض من 4.4 بالمائة سنة 2019 إلى 4.1 بالمائة سنة 2020 ، وبعد للزوال الجزئي من الأزمة الصحية كوفيد 19 واحتوائها والتخفيف من قيود الإغلاق عرفت سنة 2021 ارتفاعاً في الصادرات العربية ب 1038.2 مليار دولار والواردات العربية البينية ب 810.4 مليار دولار وارتفع وزن الصادرات العربية للصادرات العالمية ب 4.9 بالمائة وانخفض وزن الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية ب 3.7 بالمائة.

الجدول (01): التجارة العربية البينية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الفترة (2016-2021) ، القيمة (مليار دولار

(امريكي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
1038.2	746.8	1016.5	1088.9	910.0	782.5	الصادرات العربية
810.4	737.1	857.1	821.0	786.3	760.0	الواردات العربية
21357.1	17582.9	19014.7	19465.1	17735.1	16041.0	الصادرات العالمية
21657.2	17812.1	19284.2	19800.5	17964.8	16188.8	الواردات العالمية
4.9	4.2	5.3	5.6	5.1	4.9	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية %
3.7	4.1	4.4	4.1	4.4	4.7	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية %

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي 2022 ، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي ، الصفحة 200

### 2.3 مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

حسب الجدول (02) بالنسبة لمؤشر التنوع لسنة 2020 فإن أعلى قيمة كانت للعراق بنسبة 88% وتليها السودان والجزائر وليبيا بنسبة 84% وتليها قطر بنسبة 81% واليمن بنسبة 80% والسعودية بنسبة 78%، ويفسر ارتفاع هذا المؤشر في هذه الدول بتبني هذه الدول لسياسات اقتصادية لترقية الصادرات وتشجيع التنوع الاقتصادي عن طريق الرفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، و بالنسبة لمؤشر التركيز لسنة 2020 ، فإن أعلى مرتبة بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي للعراق بنسبة 79% وتليها كل من اليمن بنسبة 70% و ليبيا بنسبة 62% و السعودية بنسبة 55% و الجزائر بنسبة 44% و قطر بنسبة 43%، ويفسر هذا الارتفاع في مؤشر التركيز باعتماد هذه الدول وخاصة الجزائر على مورد البترول كسلعة رئيسية في التصدير.

الجدول (02): مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات للدول العربية الأعضاء

في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لسنة 2020

الدول	مؤشر التركيز لسنة 2020	مؤشر التنوع لسنة 2020
الإمارات	22%	53%
الأردن	21%	53%
تونس	14%	54%
البحرين	34%	71%
السعودية	55%	78%
سوريا	18%	66%
السودان	34%	84%
فلسطين	17%	67%
لبنان	26%	64%
عمان	39%	71%
مصر	14%	60%
اليمن	70%	80%
العراق	79%	88%
الجزائر	44%	84%
قطر	43%	81%
الكويت	60%	80%
المغرب	18%	68%
ليبيا	62%	84%

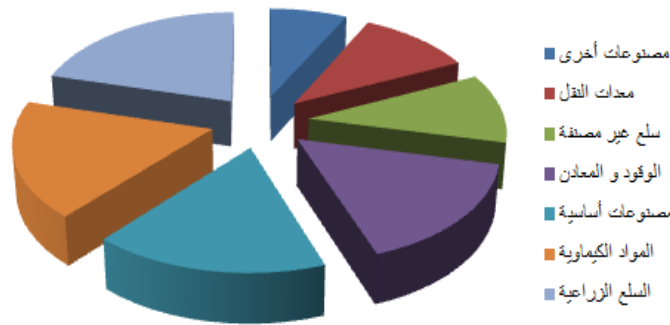
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لسنة 2021، قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف 3.0 sitc ،



### 3.3. الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

1.3.3 الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية : من الشكل (1) تحتل السلع الزراعية الحصة الأكبر من الصادرات العربية البينية بنسبة 20.8 %، وتليها المواد الكيماوية بنسبة 17.9 % ، وتليها المصنوعات الأساسية بنسبة 16.8 % ، وتليها الوقود و المعادن بنسبة 16 % ، وتليها السلع غير المصنفة والآلات و المعدات بنسبة 10.7 % ، وأخيرا المصنوعات الأخرى بنسبة 7.1 % .

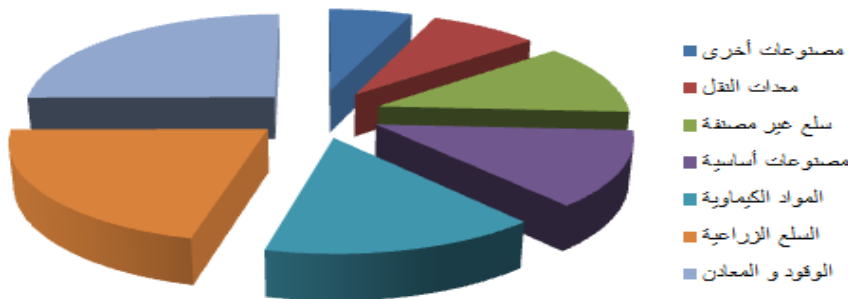
الشكل (01): الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لسنة 2021



المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي ، 2022 ، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي ، الصفحة 203

2.3.3 الهيكل السلعي للواردات العربية البينية : من الشكل (02) تحتل السلع من الوقود و المعادن الحصة الأكبر من الواردات العربية بنسبة 25.1 % ، وتليها السلع الزراعية بنسبة 21 %، وتليها المواد الكيماوية بنسبة 15.4 %، وتليها المصنوعات الأساسية بنسبة 12.6 %، وتليها السلع الغير المصنفة بنسبة 11.8 %، وتليها الآلات ومعدات النقل بنسبة 8 %، وأخيرا المصنوعات الأخرى بنسبة 6.1 %.

الشكل (02): الهيكل السلعي للواردات العربية البينية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لسنة 2021



المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي 2022 ، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي ، الصفحة 203

4.3 واقع تجارة الخدمات في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى : تجارة الخدمات لها أهمية في النشاط التجاري وهذا لعلاقتها مع القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي و الصناعي و قطاع الاستثمار ،

ودورها في تحسين التبادل التجاري العربي البيني وتتكون من المتحصلات والمدفوعات الخدمية المتحصلات هي مجموع الخدمات المقدمة من الدولة للعالم الخارجي والمدفوعات هي مجموع الخدمات المحصلة من طرف الدولة للعالم الخارجي ، وفيما يلي الجدول رقم (03) يوضح لنا المتحصلات والمدفوعات الخدمية وميزان الخدمات في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى للفترة (2017-2021) .

من الجدول (03) تميزت الفترة (2017-2018) بانخفاض في المدفوعات الخدمية من 6.0 مليار دولار سنة 2017 إلى 5.9 مليار دولار سنة 2018 ، وبالنسبة للمتحصلات الخدمية قدرت ب 3.7 مليار دولار في هذه الفترة، وتميز ميزان الخدمات في هذه الفترة بالعجز ، ونظرا لازمة كوفيد19 وزيادة قيود الإغلاق العالمي تميزت الفترة (2019-2021) بانخفاض المدفوعات الخدمية من 5.8 مليار دولار سنة 2019 إلى 4.8 مليار دولار سنة 2021 ، و انخفاض في المتحصلات الخدمية من 3.7 مليار دولار سنة 2019 إلى 3.4 مليار دولار سنة 2021 وتميز ميزان الخدمات في هذه الفترة بالعجز.

الجدول (03): هيكل تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى للفترة (2017-2021) الوحدة مليار دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
المتحصلات الخدمية	3.7	3.7	3.7	3.4	3.4
المدفوعات الخدمية	6.0	5.9	5.8	4.9	4.8
ميزان الخدمات	-2.3	-2.2	-2.1	-1.5	-1.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد ، التقرير السنوي 2022 ، الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي ،

الصفحة 207

5.3 اتجاهات التجارة السلعية الإجمالية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى : من الجدول (04) ونظرا للزوال الجزئي لازمة كوفيد 19 وارتفاع أسعار النفط في العالم ، أدى هذا إلى زيادة في الصادرات العربية مع وجود تغير جد محدود في الهيكل الجغرافي للتجارة العربية ، ومازالت الدول الآسيوية لها نصيب أكبر من الصادرات العربية خلال سنة 2021 منها 10.1 بالمائة للهند و 7.7 بالمائة لليابان و 14.0 بالمائة للصين و 15.0 بالمائة لباقي دول آسيا ، وارتفعت نسبة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4.6 بالمائة ، و انخفضت الصادرات العربية للاتحاد الأوروبي بنسبة 10.4 بالمائة ، وارتفعت الصادرات العربية إلى باقي دول العالم بنسبة 27.2 بالمائة سنة 2021 ، و انخفضت الصادرات البينية العربية بنسبة 11.0 بالمائة سنة 2021 . أما بالنسبة للواردات العربية فالنصيب الأكبر من الاتحاد الأوروبي بنسبة 22.2 بالمائة سنة 2021 ، و ارتفعت الواردات العربية ب 13.7 بالمائة ، و ارتفعت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.7 بالمائة سنة 2021 ، و انخفضت الواردات من باقي دول العالم بنسبة 19.8 بالمائة سنة 2021 ، وهذا راجع لزيادة مصادر التنوع في الصادرات في هذه الدول ، و ارتفعت واردات آسيا سنة 2021 منها 9.6 بالمائة للدول الآسيوية و 16.1 بالمائة للصين و 5.3 بالمائة للهند و 2.6 بالمائة لليابان.

الجدول (04): اتجاهات التجارة العربية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لسنة 2021

المساهمة في الصادرات العربية	المساهمة في الواردات العربية	
27.2 %	19.8 %	باقي دول العالم
15.0 %	9.6 %	دول آسيا
14.0 %	16.1 %	الصين
11.0 %	13.7 %	الدول العربية
10.4 %	22.2 %	الاتحاد الأوروبي
10.1 %	5.3 %	الهند
7.7 %	2.6 %	اليابان
4.6 %	10.7 %	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد ، التقرير السنوي 2022 ، الإمارات العربية المتحدة أبوظبي، الصفحة

209

4. تحديات التبادل التجاري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والحلول الممكنة:

يواجه التبادل التجاري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تحديات تعيق وتكبح تعزيز ونمو التبادل التجاري العربي بين الدول الأطراف ويجب العمل على إيجاد حلول لتخطي والقضاء على هذه التحديات لتحسين مستوى التبادل التجاري وتطوير المستقبل الاقتصادي والتجاري للمنطقة .

1.4 تحديات التبادل التجاري في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

- ومن تحديات التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي كما يلي:
- ✓ وجود اتفاقيات لدول عربية مع دول أخرى مثل الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، التي منحت تسهيلات وإعفاءات جمركية و ضريبية وهذا ما أدى إلى عرقلة وكبح مسارات الاتفاقيات الثنائية و المتعددة بين الدول العربية ، مما يؤدي إلى تحويل التجارة عكس خلق التجارة.
  - ✓ زيادة الإجراءات الجمركية المعقدة في مجال التجارة العربية البينية ، مما يؤدي الزيادة والتأخر في تداول السلع بين الدول العربية ، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى ضياع وتلف بعض السلع السريعة التلف(السلع الزراعية.اللحوم.السلع الغذائية).
  - ✓ عدم الإفصاح عن المعلومات وانعدام الشفافية بالنسبة للإجراءات القانونية والإدارية ، والسياسات الاقتصادية المعمول بها لدى أمانة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، ومما يؤدي إلى زيادة العراقيل في نشاطات التصدير والاستيراد في المنطقة .
  - ✓ التشابه في الهياكل الاقتصادية للدول العربية وضعف القواعد الصناعية للدول العربية ، وهذا ما يزيد من تبعية الدول العربية للدول المتقدمة .
  - ✓ عدم توفر الإرادة السياسية لتبني وتطوير التكامل الاقتصادي العربي .
  - ✓ ارتباط الصادرات السلعية العربية بشكل كبير بالصادرات النفطية ، وهذا ما يجعلها تتأثر بالتغيرات و التحولات الاقتصادية والمالية الدولية . (حساني، 2019، الصفحات 127-145).

- ✓ التدخلات السياسية والحكومية في اقتصاديات الدول العربية .
- ✓ ضعف تجارة الخدمات وعدم إدراجها في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، على الرغم من أهميتها في التبادل التجاري العربي .
- ✓ عدم إجراءات لتسوية المنازعات بين الدول الأطراف في المنطقة.
- ✓ فرض بعض الدول العربية الرسوم الجمركية على بعض السلع ، بالرغم من وجود نصوص قانونية تحظر فرض القيود الجمركية على السلع العربية في إطار اتفاقية لمنطقة التجارة العربية الحرة. (معراج، هوارى، 2007، الصفحات 1-26).
- ✓ عدم وجود قواعد منشأ عربية موحدة وقواعد منشأ تفضيلية ، والتي تعتبر أساسية وهامة في تحديد منشأ السلع العربية والاستفادة من التخفيض من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . (لرقام، 2006، الصفحات 229-242)

#### 2.4 الحلول الممكنة :

ومن بين الحلول لتنمية التبادل التجاري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة هي :

- ✓ تطوير نشاطات النقل بكل أنواعه البري والبحري والجوي ، نظرا لدوره الكبير في التبادل التجاري العربي .
- ✓ توفير الإرادة السياسية وهذا عن طريق تكاتف جهود قادة الدول العربية الأطراف في المنطقة ، لتطبيق وتطوير التكامل الاقتصادي العربي.
- ✓ العمل على التنوع الاقتصادي للمنتجات بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة، وهذا عن طريق استغلال الثروات الطبيعية الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية .
- ✓ التنسيق في مجال الإجراءات والقوانين الجمركية ، لان الإدارة الجمركية هي الملمة بجميع خصوصيات التجارة الخارجية .
- ✓ العمل على تحقيق مبدأ لتخصص في الإنتاج لكل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة ، لخلق الميزة التنافسية والتحول إلى الاقتصاديات التكاملية.
- ✓ العمل على تحرير تجارة الخدمات باعتبارها المحرك الرئيسي للتجارة العربية البينية . (حساني، 2019، الصفحات 127-145)

#### 5. الخاتمة:

إن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي اتفاقية عربية تجارية متعددة الأطراف ، ومن أهم أهدافها تحرير المبادلات التجارية العربية عن طريق إلغاء ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأطراف في المنطقة وتنمية ورفع من مستوى التبادل التجاري العربي ، وقد تميز التبادل التجاري العربي بعد دخول اتفاقية المنطقة حيز التنفيذ زيادة طفيفة ولكن هذه الزيادة لم تكن ترقى إلى المستوى المطلوب ، و توجد تحديات ومشاكل تواجه التبادل التجاري في المنطقة وهي عدم توفر الإرادة السياسية للبلدان العربية الأعضاء لتعزيز المبادلات التجارية العربية البينية في المنطقة والارتقاء إلى أعلى مستويات التكامل العربي، و ارتباط بعض الدول العربية باتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة مع دول أخرى ، والتي كانت لها اثار على التبادل

التجاري العربي البيئي ، و توجد حلول لتنمية التبادل التجاري العربي و تعزيز مستوى التبادل التجاري العربي و الزيادة في مستوى و أداء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، و هي الاهتمام و تطوير أساطيل النقل العربي بمختلف أنواعه البري و الجوي و البحري، و العمل بالتنوع الاقتصادي و التنوع في الهياكل الاقتصادية في الدول العربية، و العمل على تحرير تجارة الخدمات في المنطقة وهذا لتحقيق الاكتفاء الاقتصادي و التجاري في المنطقة و التخلي عن التبعية للعالم الخارجي. وقد توصلنا من خلال ورقتنا البحثية الى الاستنتاجات التالية :

✓ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كان لها اثر إيجابي في تحسن مستوى التبادل التجاري العربي ، لكن هذا الأخير انخفض خلال جائحة كوفيد 19 بسبب سياسة الإغلاق الكلي و نقص سلاسل الإمداد الدولي .

✓ وجوب تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، باعتبارها نشاط أساسي و ضروري في التبادل التجاري العربي عن طريق تحديث اساطيل النقل بمختلف انواعه و تطوير و تحديث خدمات الجمارك و التجارة الخارجية .

✓ توجد تحديات و مشاكل تواجه التبادل التجاري العربي البيئي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و مستقبل المنطقة ، و يجب العمل للتقليل والقضاء عليها و تعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي بين الدول الأعضاء في المنطقة.

#### 6. توصيات الدراسة :

- ✓ التنوع في الهياكل الإنتاجية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- ✓ تحرير تجارة الخدمات لتحقيق المنافسة و خفض من تكاليف التجارة الخارجية و الزيادة في نوعيتها.
- ✓ تبني سياسية الإنتاج من اجل التصدير لتحقيق التنافسية و الميزة النسبية .
- ✓ التنسيق و التعاون بين مختلف الإدارات الجمركية و هي قطاع و ملم لمختلف جوانب التجارة الخارجية.

#### 7. قائمة المراجع:

- جميلة لرقام. (2006). منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى طريق الى النجاح. مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد 02، العدد 02.
- سهيلة مصطفى. (2020). دور قواعد المنشأ في تحرير التجارة بشروط تفضيلية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و تحولها نحو التصنيع. مجلة اوراق اقتصادية ، المجلد 04، العدد 02.
- دحماني هوارية. دربال عبد القادر. (2017). اثار انضمام الجزائر الى منطقت التجارة العربية الحرة الكبرى على التبادل التجاري مع دول المنطقة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 05.
- رانية تابث الدروبي. (2007). منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و آثارها في التجارة العربية البيئية و الزراعية بشكل خاص. مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 23، العدد 01.
- عمر حساني. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على حجم التجارة البيئية. مجلة المالية و الاسواق ، المجلد 06، العدد 01.

- فاطمة .تواني بن علي. (2013). استثمار مزايا التجمعات العربية الاقليمية لدعم و تطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في اطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية. المجلد06، العدد 09.
- لموشي زهية. (2013). منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي. مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 09 ، العدد 03.
- هواري معراج عبد القادر .منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي .مجلة دراسات إقليمية.المجلد 04.العدد 08
- ميلود بورحلة . (2010). اشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (التقييم و الافاق). مذكرة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان.الجزائر